فكانها اقوم اجماعيات وبعض من الظنون مستكل لحجيته كالحاصل من الاستقراء وذهاب
الاكثر من العلماء الذين لم يكون من اهل الخبرة كالاصوليين والبيانيين وكالحاصل من الخبر
الواحد الظنون صدوره من المعصوم ع واما لو كان الصدور مقطوعا فلم يتكلموا في حجية
والنزاع فيما عني عنه اغلبهم في القسم الاخير من الثلثة فجعل الاصوليين على اعتبار الظن
فيها هي ادعى جماعة الاجماع عليه منهم المدقق الشيرواني وبعضهم على عدم الاعتبار منهم
السيد السند السيد على اعلى الله مقامه ويمكن الاستدلال على عدم الحجية بان الاصل عدم
حرمة العمل بالظن ومنع جماعة الموضوعات المستنبطة خرج الاحكام بالدليل ويبقى الباقي
تحت الاصل ولا يلزم من ثبوت العمل فيها بالظن الحاقي القطعية ايضا ولا الخروج من الدين لكون
موضوعات غالب الاحكام الفاظ مقطوعات بلا واسطة واما المراد من الموضوعات هو ما
اللفظ اليه عند الاطلاق والتجرد عن القرينة والمعنى بالوضع الاهل ومن المقطوعات ان
الارض والسماء والماء والخبز والحنطة والشعير والمرءة والامرءة والرجل مثلا ادعوها
تكون موضوعة لما سيها المتداولة الان وتقطع بكونها كذلك في عرف الشم والغالب من المتداول
مقطوعات مع الواسطة لما عرفت من ان قول اللغويين والاصول العدمية كلها من الظنون
الخاصة وفي الاندر صنها يرجع الى الاصول الفقاهية ولا يلزم من ذلك الحاقه قطعية
ولم سلم ذلك فانما يسلم في الموضوعات المستنبطة المطلقة واما في الاحكام الفرعية
فلا اذ اللفظ اما ان يكون له معنى في العرف دون اللغة او العكس او فيهما او لا يعلم له
معنى في شيء منهما وعلى الثالث ان يكون امتزاجيين او مخالفين فان كانا متزاجيين فمعنى اللفظ اما
مقطوع بلا واسطة فتم وعلى الاول يكون معنى اللفظ ايضا مقطوعا لكن بواسطة الاصل
وعلى الثاني كذلك وان كان له في العرف واللغة مخالفين فكذلك ايضا بمعنى انه يكون المعنى والمراد
مقطوعا وهو المعنى اللغوي نفسية اصالة تاضر الحادث التي يكون اعتبارها مقطوعا
واما اذا لم يكن له معنى لا للغة وللعرفا فيرجع الى الاصول الفقاهية نظرا الى قلته في الغاية
فمن اين تحصيل لك القطع بالحاقه في الاحكام الفرعية من ترك العمل بالظن في المواضع
ولكن عن نقول بعون الله تم ان الحق الحجية بوجوه الاول انه لا ريب في ان الظن بالوضع
اللغوي بالمعنى الاعم ملازم للظن بالحكم الواقعي الفرعي وذلك كالدابة فانها موضوعة

لغة

لغة لكل ما يدب في الارض وفي العرف العام منقولة الى ذات الحوافر المعبر عنه بذات القوائم
بطريق التعيين مثلا فاذن ورد حديث بانه اذا وقع في البئر دابة فانزح منه كذا مثلا و
حصل لنا ظن من تتبع كلمات الشم ان بناءه على تقديم العرف على اللغة في موارد تعارضهما وان
بناءه على العرف في المكالمات كما عليه الشم فحصل الظن بان المراد من الدابة ذات الحوافر
فحصل من ذلك الظن بالحكم الفرعي وايضا نقل الشيخ الطايفة في اول التهذيب دلالة
على لفظ الطهور اوصرح بها عني ولكن حصل الظن من قول الشيخ فورد حديث بان الماء
المستعمل في الحديث الاكبر طهور يحصل لنا الظن بالحكم الفرعي وهو طهارة الماء وطهورية
وايضا وقع النزاع بين الاصوليين وحقيقة الامر وذهب بعضهم الى الوجوب وفرض عدم
معلومية بناء العرف لنا حصل الظن بان الاحكام الفرعية في الموارد الكثيرة وكل النهي والجملة
الموارد التي حصل لنا فيها الظن بالموضوعات المستنبطة اللازمة للظن بالحكم الفرعي كثيرة
غاية الكثرة بحيث يحصل القطع في مخالفة هذه الظنون مخالفة الواقع ولو في مورد واحد ولا
بد في عدم ارتكاب المخالفة القطعية من الحكم بحجية الظن هنا ولو في الجملة واذا ثبتت الحجية
في بعض الموارد ثبتت في الكل بالاجماع المركب وبقاعدة الترجيح بلا مرجح فتم الثاني سلمنا عدم
حصول القطع بالمخالفة ولكن تم المطلوب ايضا نظرا الى ان البرهان القاطع الذي اقمناه على
حجية الظن في الاحكام الفرعية قد دل على حجية الظن فيها مطلقا سواء حصل من الظن بالاوضاع
او العلم بها وانتقلت المقدمات الثلث الاول في الدليل الرابع لم تثبت الا حجية الظن في الجملة
ولا بد في التعميم من ضم مقدمة رابعة واذا ثبت تلك المقدمة فنقول تلك المقدمات اما
متثبتة لحجية الظن المسبب عن العلم بالاوضاع فقط او المسبب عن الظن بالاوضاع فقط او
الاول وبعض الثاني او كل الاول وبعض الثاني او العكس او بعض الاول دون الثاني او الظن
ولا بعضا او العكس او متثبتة لحجية الظن مطلقا سببيا عن العلم بالوضع او الظن به وكل الا
مخالف للاجماع المركب عدا الاول وعلى التقديرين المتيقن هو صورة التسبب عن
العلم بالوضع بلا واسطة او مع الواسطة وليس المقام ايضا مقام اجراء قاعدة الاشتغال
ولا الاجماع المركب لان جماعة يعتبرون الظن المسبب عن العلم بالاوضاع دون المسبب
عن الظن بها قلنا الحق معك لو كان الظنان متساويين من جميع الجهات سوى كون احدهما